الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية
الوزير

التاريخ: 2017/2/27

رعى وزير المالية علي حسن خليل مؤتمراً تمهيدياً لتحضير إطلاق اصدارات اليوروبوند للدولة اللبنانية للعام 2017 الذي نظمته وزارة المالية في ظل عملها على وضع برنامج اصدار جديد تحت القانون البريطاني يأتي ليضاف الى البرنامج المعمول به حالياً تحت القانون الأمريكي ما يخول الدولة اللبنانية الاختيار اصدار سنداتها تحت أي من القانونين. وحضر المؤتمر التمهيدي الذي تناول كافة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية عدد كبير من البنوك الدولية التي تتداول سندات الخزينة اللبنانية وتؤمن سيولتها وتوافرها لجميع المستثمرين في أنحاء العالم. والبنوك الدولية هي: Citigroup, J.P.Morgan, Barclays, Credit Suisse, Deutsche Bank, Natixis, Societe Generale, Commerzbank, Standard Chartered, Nomura.

كما حضر المؤتمر ممثّلين عن شركة Dechert للمحاماة ومحامي وزارة المالية وممثّلين عن البنوك اللبنانية المعنية بالاصدار.

الوزير خليل شدّد في كلمته على مرونة الاقتصاد اللبناني وعلى المؤشرات الاقتصادية الايجابية للعام 2017 مع عزم الحكومة الجديدة على المحافظة على الاستقرار واعادة احياء الاقتصاد اللبناني الذي

وزارة المالية – رياض الصلح – بيروت – لبنان
هاتف: 01-956000 مقسم: 1605/1604 – فاكس: 01-982189
البريد الإلكتروني: mediaoffice@finance.gov.lb

تاثر بشكل كبير بالأزمة السورية. كما وأعلن الوزير عن سروره بتواجد ممثّلي البنوك الدولية في لبنان وعن تفاؤله بنجاح اصدارات اليوروبند للعام 2017 بالتعاون معها ومع المصارف اللبنانية المعنية.

وجاء في نص الكلمة :

أيّها الحضور الكريم،

يسعدني أن أكون حاضراً معكم اليوم في المؤتمر الأول من هذا النوع الذي يعقد بعد غياب سنوات عديدة ما يدّل على أهمية المرحلة الجديدة التي بدأت في لبنان بدفع سياسي قوي لاعادة الشؤون الوطنية وفي طليعتها المسائل الاقتصادية الى مسارها الصحيح. كما ويسرّني أن أرى هذا العدد الكبير من البنوك الدوليين المتواجدين معنا وممثّلي المصارف اللبنانية المعنيين باصدار اليوروبوند الآتي في شهر اذار.

اسمحوا لي ان أبدا بالقول انّ الحكومة الوطنية الجديدة مصمّمة على اعادة احياء الاقتصاد اللبناني بعد المرحلة الصعبة التي مرّ بها منذ انطلاقة الأزمة السورية والتي انعكست سلبياً على النمو الاقتصادي في البلد كما وعلى البنية التحتية مع تدفق أكثر من 1.5 لاجىء سوري الى الأراضي اللبنانية. على الرغم من ذلك، فلقد أثبت الاقتصاد اللبناني مرونته واستطاعت الودائع المصرفية الاستمرار بالنمو في السنوات الست الأخيرة مدعومة من التحويلات الخارجية كما ونمت احتياطات مصرف لبنان بالعملة الاجنبية لتصل الى أكثر من ثلثي الناتج المحلي الاجمالي مع نهاية عام 2016. امّا بالنسبة للعام الجديد، فانّ المؤشرات الاقتصادية ايجابية مدفوعة بعزم الحكومة على دعم الاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة واعادة احياء المؤسسات الدستورية وتصحيح حالات الشواذ السائدة بدأً بالتصويت على الموازنة العامة للدولة التي تتم مناقشتها حالياً في مجلس الوزراء مع الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي. ومن أهم قرارات مجلس الوزراء التي تمّ اتّخاذها الى يومنا، اقرار مراسيم النفط والغاز التي كانت عالقة منذ أكثر من ثلاث سنوات وتحديد جدول زمني لدورة التراخيص الاولى ما يمهد الطريق الى انضمام لبنان الى نادي الدول النفطية.

أيّها الحضور الكريم،

لقد استطاعات الدولة اللبنانية في عامي 2015 و2016 القيام باصدارات بالعملة الاجنبية بقيمة 6.8 مياد دولار أميركي ونحن متفائلون بنجاح الاصدارات الجديدة للعام 2017 في اطار ادارة حكيمة للدين وتمديد استحقاقات السندات للاستفادة من الفوائد قبل ارتفاعها. فنحن نقوم بالتحضير

لاصداراتنا مع درس دقيق للأسواق المالية العالمية خاصة لجهة التطورات في الولايات المتّحدة والترّقب الشديد لقرارت البنك المركزي الأمريكي المتعّلقة بأسعار الفوائد في ضوء من الضبابية السياسية. فكما تعلمون فقد أظهر محضر البنك المركزي من اجتماعه الأخير في 31 كانون الثاني والاول من شباط والذي قرّر فيه ابقاء أسعار الفائدة دون تغيير، أن واضعي سياسات المجلس في حالة انتظار جلاء حالة الضبابية التي تكتنف موضوع التقليص من الضرائب والسياسات الاقتصادية الاخرى للادارة الجديدة لاتّخاذ قرارهم برفع أسعار الفائدة طبعاً في ضوء بيانات الوظائف والتضخم التي تصدر بشكل منتظم.

من الناحية القانونية، انّ الدولة اللبنانية في مرحلة العمل على وضع برنامج اصدار جديد تحت القانون البريطاني علماً ان البرنامج الجديد لا يلغي برنامج الاصدار تحت قانون ولاية نيويورك المتّبع حالياً. انّ الاصدار تحت القانون البريطاني أصبح الاكثر اتّباعاً في المنطقة وقد اتّبعته تونس ومصر وهو لن يؤثر على تعاملاتنا مع المستثمرين الامركيين لأنه يسمح لهم بشراء السندات اللبنانية من خلال شركات مترابطة في لندن كما جرت العادة أو مباشرة من الولايات المتّحدة تحت مظلة البرنامج الجديد اذا ما اخترنا ذلك.

مع تحضيرنا لهذا البرنامج سوف نقوم أيضاً باضافة "بنود الدعوة الجماعية" Collective Actions Clauses (CAC) المعتمدة في نموذج الجمعية الدولية للاسواق المالية (ICMA). تلغي هذه البنود تفّرد أقلية من حاملي السندات بقرارت ذات أهمية قصوة كقرارات اعادة الهيكلة أو تعديل الشروط الأساسية على السندات; فهي تفرض موافقة أغلبية 75% من حاملي السندات على هكذا قرارات.

وجودكم بيننا اليوم واعلان نيتّكم الانضمام الى البرنامج الجديد الذي سوف أرسله قريباً الى مجلس الوزراء للموافقة ، يؤكد على ثقة المؤسسات المالية الكبرى والمستثمرين الذين تتوسطون لهم عند مشاركتهم باصداراتنا، كما وعلى قدرة لبنان على تخطي الصعوبات وبناء اقتصاد مستدام.

المكتب الإعلامي